تحسين القطن [1]

بعض وجهات النظر فيما يختص بانتخاب البذرة — ومضار الاختلاط

بقسم المسيو أ . م . بسالى M.A. ، من جامعة كمبردج

أخذت صفات القطن المصرى فى السنوات الأخيرة فى الانحطاط باستمرار وصرنا نواجه خطر فقدان مركزنا العالمى فى أسواق القطن .

وسأنقل هنا ماقاله أحد الثقات فى هذا الموضوع وهو المستر (وليم هيبس) أحد مندوبى انجلترا فى مؤتمر القطن الأخير :

" اذا قدرتم فى مصر الصعوبات التى يخلقها خلط أصناف مختلفة من القطن مع بعضها فى معامل التسييج لما أقدمتم على عملية الخلط التى تجرونها فى الاسكندرية " .

اذا كان ولا بد من عمل أى خلط فانى متأكد من مقدرتنا على ذلك أكثر منكم .

" مازالت مصر الى وقتنا الحاضر محتكرة انتاج القطن الذى نعتمد عليه فى لانكشير تقريبا . ومع ذلك فما نعرف بلادا أخرى تنتج القطن حاولت عن قصد ونجحت كثيرا فى أن تنقص من قيمة القطن بخلط أصنافه المختلفة مع بعضها " .

وانى اعتقد أنه من النبذة المنقولة هنا يمكننا أن نستخلص نقطتين واضحتين وهما وجهة نظر لانكشير فى انحطاط محصول القطن وأهم من ذلك الحقيقة المؤكدة عما يعتبر سببا أساسيا لانحطاط القطن المصرى .

---

(١) ونقلها عن الانكليزية حضرة الزميل حسين ثابت افندى الاخصائى المساعد بقسم تربية النباتات .

أسباب الانحطاط :

وعندى أن ماقاله المستر هيبس بخصوص خلط أصناف القطن مع بعضها هو أهم عامل فى انحطاط القطن فى مصر .

وهناك طريقان يحدث عنهما الخلط — الأول هو الخلط الطبيعى وهو نتيجة التلقيح الاخلاطى الذى يحدث فى الحقل بين أصناف متجاورة . والثانى هو الخلط الصناعى ويشتمل على استعمال الغش فى خلط الأصناف ببعضها بعد الجمع . وسأعالج مسألة الخلط الصناعى أولا لما لها من الأهمية العظمى .

زاد الطلب بعد الحرب على أحسن أصناف القطن ودفعت أثمان عالية للقطن السكلاريدس . ونتج عن ذلك أن التاجر الذى يتمكن من خلط السكلاريدس بأصناف أقل منه قيمة فان ربحه يكون عظيما ومثل هذا القطن المخلوط يعطى غزلا ردئيا وبالتالى أوجد شعورا سيئا لدى الغزالين فى الخارج . ولاشك أن هذه الحالة على درجة عظيمة من الأهمية بالنسبة لمصر بسبب الحقيقة المعروفة عن بعض المبادئ الاقتصادية الخاصة بزيادة أو نقص الطلب حينما تكون أسعار بعض الحاجيات عالية جدا أو منخفضة جدا وقد لا يكون الفرق كثيرا بين زيادة أو نقص الطلب ولكنه يكثر حينما تكون الأسعار متوسطة ويقل جدا حينما يمكن استبدال نوع ما من المواد الأولية بآخر أومتى أمكن الحصول عليها من عدة منتجين مختلفين .

النتيجة المحتمة التى لاتحتاج الى جدل أنه فى حالة استمرار خلط الأصناف المختلفة مع بعضها سيسئ ذلك الى سمعة القطن المصرى التى اكتسبها منذ أعوام كثيرة من حيث جودة التيلة ومتى ساءت صفات التيلة هنا فستقبر سمعة القطن ويقبر معها مركز مصر الاقتصادى وحينئذ فسيضطر الغزالون لمضاعفة مجهودهم فى الحصول عليه من جهات أخرى . وفى الوقت الذى نلاحظ فيه انحطاط صفات القطن المصرى تسعى كثير من الممالك الاخرى فى انتاج أصناف جديدة من القطن أوفى تحسين الأصناف الحالية التى تزرعها .

تداخل الحكومة :

تداخلت الحكومة فى مسألة القطن حينما شعرت بسوء مركزه الناشئ من خلط الأصناف ببعضها وسنت لذلك تشريعين أحدهما يجعل للحكومة الحق المطلق فى مراقبة نقاوة البزور وقوة انباتها والآخر يمنع خلط أصناف القطن خلطا صناعيا . وقد ظهرت بعض فوائد هـذين التشريعين الآن وسيبدو البعض الآخر فيما بعد . وقد توقع قليل من الناس ظهور فوائد عظيمة لهذين القانونين بعد قليل من الزمن .

وهنا يعرض السؤال الآتى هل لا ينقص هـذين القانونين شئ ؟ وقد كان بودى أن يكونا كاملـين ولكن الكمال المطلق غير موجود . بل هو نسبى ويمكن تقريب هذه النسبة من الكمال بالاعتماد على التجارب وما ترشدنا اليه من وجوه الاصلاح .

فالقانون رقم ٤ يحظر خلط أصناف القطن صناعيا ويفرض على المخالفين عقوبة مالية تساوى ربع المحصول المخلوط ومع أن القانون قد يظهر فى ذلك شديدا الا أنه قد أغفل معاقبة الشركاء . ولكن أين يحدث الخلط الصناعى؟ أعتقد أنى لا أعدو الحقيقة اذا قلت ان الخلط الصناعى فى معظم الأحوال يحصل أثنـاء التضريبة فى المحالج التى اما أن تساعد فى نفس العملية بتعيين أشخاص لمراقبة حضور مفتش الحكومة أثنـاء عملية الخلط أو تنكر معرفتها لهـذا العمل ولكن هل من المعقول أن يقال بأن الخلط الصناعى يحدث فى المحلج بدون علم صاحبه بنية التاجر الذى يخالف القانون ؟ ورأيى لضمان العدالة أن تفرض عقوبه بمقدارها خمسة وسبعون فى المـائة من ثمن القطن المصادر على صاحب المحلج الذى اكتشف فيه القطن المخلوط .

والآن آتى على نقطة أخرى خاصة بتطبيق القانون رقم ٤ لأضعها أمام بحثكم . لقد سمعت مرارا شكوى تجار القطن الذين يشترونه من الحلقات بخصوص الاخطار العظيمة التى يتعرضون لها بشرائهم أقطانا تظهر فيما بعد أنهـا مخلوطة وما يتبع ذلك من خسارتهم المـالية الناشئة عن نصوص هذا القانون التى تطبق عليهم .

ويقول هؤلاء التجار بأنهم يشترون القطن من الحلقة فى وسط من الجلبة والضوضاء الناشئة من جو المنافسة بين القائمين بالمزايدة وأنهم بالطبيعة فى مثل هذه الظروف لا يتمكنون من فحص الأقطان التى يشترونها بعناية .

ورأيى أنه من المفيد تعيين مفتش فى كل حلقة مهمة وتكون مهمته التفتيش على كافة الاقطان التى تدخل الحلقة . وانى على يقين بأن التجار الذين يشترون أقطانهم من هذه الحلقة يدفعون بالاشتراك وعن طيب خاطر مرتب مفتش الحلقة .

سلطة اللجان المحلية :

والنقطة الثالثة بخصوص القانون رقم ٤ هى سلطة اللجان المحلية . يقضى القانون فى حالة ضبط قطن مخلوط بمعرفة أحد موظفى وزارة الزراعة بأن تجتمع لجنة الخبراء المحلية المكونة من موظفين فنيين من موظفى الوزارة وثلاثة تجار معينين من الوزارة بناء على ترشيح شركة المحاصيل العمومية بالاسكندرية وينص القانون على أن قرارات هذه اللجان نهائية . وعندى أننا نحتمل خطرا عظيما من اعطاء اللجنة مثل هذه السلطة الواسعة ولتقدير هذا الخطر يكفى أن نتصور مدى تعقيد هذا العمل الذى يحتاج الى خبرة فنية للحكم فيما اذا كانت كمية من القطن مخلوطة أم لا ولتقرير ما هو أهم من ذلك فيما اذا كان هذا الخلط نتيجة للتلقيح الاخلاطى فى الحقل أم لا ؟

وفى الحالات التى تعالجها هذه اللجان الفنية كثيرا ما تصرف مئات الجنيهات .

وفى سنين الأزمات التى كثيرا ما حلت منذ الحرب العظمى يكون فى قرارات اللجنة حياة أو موت للتاجر صاحب القطن .

وانى أقترح للعدالة استئناف قرارات هذه اللجان للجنة خاصة تكون قراراتها حاسمة .

فى الاسكندرية :

والان آتى بالرغم منى على النقطة الآتية وهى خلط القطن صناعيا بالاسكندرية ولكنى أشعر بأننى لا أكون منصفا فى بحث هـذا القانون اذا لم أشر الى مسألة هـذا الخلط الصناعى بالاسكندرية التى كثيرا مانسمع عنها من الأشخاص الذين يهتمون بتجارة القطن وهى من قبيل الأحاديث التى يرغب الناس فى اعطاء آرائهم عنها بشكل غاية فى التحكم خصوصا اذا لم يكلفوا أنفسهم مشقة البحث لمعرفة أى شىء عن الموضوع وهنالك تلقاهم على درجة عظيمة من الفصاحة . ومن سوء الحظ أن الموضوع خطير وهو يزداد خطورة لأنى أعتقد أنه لم يعط الأهمية الواجبة و يتلخص الموقف فى أن القـانون لا يطبق على الأقطان الموجودة فى موانى الشحن . ومسألة تأثير هذا النص فى تطبيق القانون رقم ٤ فى الاسكندرية موضوع قانونى بحت لا أتعرض له مطلقا لأننى لست من رجال القانون ولكنى أعالجه فقط من الناحية المنطقية.

ليس لدى من المعلومات مايكفى للقول بوجود خلط صناعى فى الاسكندرية ولكن بعض ذوى الخبرة من تجار القطن يقولون بحـدوث كثير من الخلط الصناعى فى الاسكندرية والبعض الآخر ينفى ذلك بتاتا ، وعلى ذلك فانى أصل الى استنتاج حدوث خلط صناعى بكمية كافية تستدعى استلفات نظر وزارة الزراعة .

فاذا حدث أى خلط لأصـناف القطن خلطا صناعيا بالاسكندرية كان معنى ذلك أن القانون رقم ٤ الذى سن لمنع حدوث هذا الخلط قد فشل تماما ولم يكن غرض الشارع من سن هذا القانون منع حدوث خلط القطن فى داخل بلاد مصر ليصل نقيا الى الاسكندرية حيث يكون من السائغ لتجار الصادرات خلطه خلطا صناعيا انما كان غرض الشارع أن يصل محصول القطن المصرى الى أيدى الغـزالين نقيا و بمستواه العـالى الذى حبته به الطبيعة ، ونسـمع أن الخلط الذى يحدث فى الأسكندرية انما يكون بين رتب مختلفة من صنف واحد وليس بين أصـناف مختلفة بقصد ايجاد "أنموذج" مخصوص يتفق مع طلب الغزالين من تجار الصادرات ، واذا كان ما نسمع بهذا الخصوص من تجار الصادرات حقيقة فليس لأحد أن يتداخل فى أعمالهم .

وأرى أن هذا الموضوع الخاص بالخلط الصناعى فى الاسكندرية على درجة عظيمة من الأهمية ويستحق تمحيصا تاما بمعرفة لجنة ملكية تجمع تجار الصادرات من مختلف المديريات وبعض الخبراء فى القطن ، ويمكن تنفيذ ذلك على أتم وجه بتعاون هذه اللجنة مع لجنة القطن الدائمة التى شكلت بناء على قرار مؤتمر القطن فاذا أسفر البحث عن حدوث أى خلط فى الاسكندرية فأرى ايقافه بعمل تفتيش دقيق يتناول أيضا الأحوال التى توجد فيها مواد غريبة مثل (الرمل وخلافه) فى بالات القطن ولم تذهب بعد من آذاننا الصيحات الشديدة التى أثارها كثير من رجال مؤتمر القطن من وجود هذه المواد الغريبة .

وفضلا عن عمل التفتيش المذكور آنفا فى الاسكندرية أرى من المفيد أن أشير على وزارة الزراعة أن تحضر سنويا نماذج تمثل حالة أصناف القطن ورتبها المختلفة وترسل هذه النماذج الى الهيئات التى تمثل الغزالين للرجوع اليها عند الحاجة ، كما أن تصدير محصول القطن الناتج من أراضى مصلحة الأملاك الأميرية والذى يعتبر أحسن قطن مصرى رأسا الى لانكشير سيكون عاملا عظيما فى تصوير حالة القطن المصرى على حقيقتها .